الاراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

مُديمو الفقر*

ريتشارد دبليو. وان
خبير اقتصادي

سانتو دومينغو، جمهورية الدومينيكان - هذه الجزيرة الجميلة عانت أكثر من نصيبها العادل من الحكّام الفاسدين والعاجزين والذين أبقوا معظم شعبهم في أوضاع من الفقر. ولكن الآن وحيث أخذ اقتصاد الدومينيكان يقوى ويتحسن وارتفعت الأصوات داعية إلى تغييرات إيجابية خلاقة، فإن هذا البلد (وغيره من الشعوب الفقيرة المماثلة) قد أصبحوا يخشون من بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي وبيروقراطيي الاتحاد الأوروبي والمسؤولين في المنظمات الدولية أكثر من خشيتهم من قادتهم.

إيرلندا وآيسلندا، وبيرمودا، وجزر كيمان وسنغافورة، جميعها جزر أصبح معظم سكانها أثرياء ومترفين خلال العقود الأخيرة. ومع ذلك فإن العديد من الجزر مثل جمايكا، وكوبا وجمهورية الدومينيكان والتي تملك موارد طبيعية أكثر من الأولى تعاني الفقر. إن ما يجمع الجزر الغنية ليس الطقس أو الانتماء العرقي للسكان وإنما حكم القانون، وحدٌ أدنى من الفساد وسياسات تنظيمية وضرائبية وتجارية تنافسية. أما الجزر الفقيرة فتعاني جميعها من فساد شديد، وأنظمة حكومية مكبلة وحريات اقتصادية ضئيلة.

كان يمكن أن نظن بأن الطبقات السياسية في الأمم الغنية سوف تحيي وتؤيد السياسات التي جلبت الرخاء والحرية إلى الجزر الغنية (وغيرها من الأمم)، وأن تنحى باللائمة على سياسات الأمم الفقيرة. ولكن للأسف، فإن هذا لا يحدث.

إن من الصعب لجزيرة فقيرة أو لبلد فقير أن ينمو وأن يحقق الثراء إذا لم يكن في مقدوره جذب رأس المال الأجنبي وفتح الأسواق الخارجية أمامه. ومع ذلك فإن البلدان الصغيرة والشعوب التي تتمتع برفاهية معقولة تتلقى الهجوم من العديد من قادة الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومن بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي بسبب أن نسب الضرائب لديها متدنية، وبالأخص بالنسبة للعمالة ورأس المال.

هذه المعركة ظلت مستمرة على امتداد معظم العقد المنصرم ولكنها أخذت منحىً أكثر شدة مرة أخرى عندما اتخذت المجموعة الأوروبية استهدافاً مباشراً لسويسرا بسبب أن بعض القوانين السويسرية المحلية تتيح معاملة ضرائبية مريحة إلى الشركات التي تنتقل إليها. عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي قدموا مشاريع قوانين تعاقب البلدان ذات الضرائب المتدنية والتي يتهمون حكامها بالاشتراك في "جريمة" السعي لتحسين أوضاع مواطنيها عن طريق جعل بلدانهم أكثر جذباً لرأس المال الأجنبي. (بطبيعة الحال، يستطيع أعضاء مجلس الشيوخ أن يعالجوا بشكل إيجابي هذه "المشكلة" الناشئة عن التنافس الضرائبي عن طريق استبدال نظام ضريبة الدخل الأمريكية المدمرة والمعقدة، بضريبة استهلاك بسيطة مثل الضريبة العادلة، والتي من مزاياها الإضافية رفع النمو الاقتصادي الأمريكي).

إن نفاق بعض دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يبدو بغير حدود. الصلاحيات الصغيرة المحدودة المتعلقة بالضرائب والمحافظة على السرية تُهاجم، علماً بأن مثيلاتها من القوانين موجودة في الولايات المتحدة وفي المملكة المتحدة وفي غيرهما من أعضاء الاتحاد الأوروبي، مثل النمسا وبلجيكا وهولندا. إن المستثمرين الأجانب في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة معفون من كثير من ضرائب الدخل وضرائب ازدياد رأس المال على بعض من استثماراتهم، وكل واحدة من تلك الأمم لها مواقع أو أنواع من المعاملات تتسم بالسرية والحماية.

التجارة هي ميدان آخر، حيث يبدو أن النفاق قائم بلا حدود. المسؤولون في الاتحاد الأوروبي، بينما ينحون باللائمة على معاناة فقراء العالم ويطالبون بمزيد من الضرائب من أجل الإنفاق على المساعدات الخارجية، ثم ينقلبون في نفس اللحظة ويطالبون بوضع قيود شديدة على الاستيراد الزراعي من البلدان الإفريقية الفقيرة ومن شعوب الجزر. القيادة الديمقراطية في الكونغرس تدفع باتجاه إقرار إجراءات تحرم البلدان ذات المداخيل المتدنية من الدخول إلى الأسواق الأمريكية. وفي الفترة الأخيرة أعلن السيناتور الديمقراطي ماكس بوكوس، عن ولاية مونتانا، بأنه يؤيد "التجارة الحرة" ولكنه تحول إلى القول بأن التجارة يجب أن تُقيد إذا لم يكن العمال الأجانب يتمتعون بنفس المزايا التي يتمتع بها عمال الولايات المتحدة وإذا لم تكن البلدان الأجنبية تلك تتمتع بنفس المستويات البيئية التي تتمتع بها الولايات المتحدة. هذا القول جعل من الواضح بأن السيناتور لا يعرف ما معنى "التجارة الحرة"!

لسنوات عديدة، دأب كثير من علماء الاقتصاد بيننا على القول للبلدان المتدنية المداخيل: خفضوا من نسبة ضرائبكم الهامشية العالية على العمالة ورأس المال لكي تصبح اقتصادياتكم في وضع تنافسي عالمي جيد، وخفضوا من تعرفاتكم وحواجزكم التجارية ولسوف تبادلكم الأمم الكبيرة تلك الإجراءات بمثيلها. ولكن لسوء الحظ فإن العديد من السياسيين والإعلام في أماكن مثل جمهورية الدومينيكان هم يستمعون الآن للرسالة التالية من واشنطن وبروكسل وباريس: إذا وضعتم سياسات اقتصادية تدعم النمو فإننا سوف نعاقبكم بدلاً من مكافأتكم.

ومن المفارقات أن بعضاً من أكثر دعاة السياسات التي تؤدي إلى مزيد من الفقر في بلدانهم كما في البلدان الأجنبية، يلقون التعظيم والإجلال كدعاة للإنسانية من قبل أعضاء وسائل الإعلام الذين لا يفكرون تفكيراً صافياً، والذين لا يعرفون الفرق بين التعاطف الكلامي وبين الأفعال التي تؤدي بالفعل إلى تحسين أو تراجع أوضاع فقراء العالم.

* تنشر بالاتفاق مع مصباح الحرية

مشروع الشرق الأوسط من (الأصلحة) الى (الطأفنة)

د. فائز الشرع
باحث

بازدياد ضغط الديمقراطيين في الكونغرس ومجلس الشيوخ على الإدارة الأمريكية، للانسحاب من العراق، بعد انهيار قبضة الجمهوريين على هذين المجلسين، ونهاية العام الرابع على سقوط النظام الدكتاتوري بتدخل عسكري في التاسع من نيسان، يكون مشروع الشرق الأوسط، الذي بشر به المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الامريكية قد وصل –مع احتساب ما وقع على الارض- الى مفترق طرق، إذ فقد بريقه الخاطف في المنطقة الهدف (الشرق الاوسط) كما فقد مسوغاته المعلنة: القضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه، والحيلولة دون امتلاك اسلحة الدمار الشامل، ومن ثم فرض الاصلاح السياسي والاقتصادي ونشر الديمقراطية في مجتمعات عانت الكثير من القمع والاضطهاد، واصبحت مصدر قلق على السلم العالمي عموماً والأمن القومي الامريكي على نحو خاص، وكل ذلك رد فعل على ما جرى في احداث الحادي عشر من ايلول، التي اكدت القناعات التي مازال الرئيس الامريكي بوش يرددها بأن ترك المعركة في الشرق الأوسط ضد الإرهاب سينتقل ميدانها الى أراضي الى الولايات المتحدة ذاتها.

ومع ان مشروع الامتداد بالفعل الامريكي نحو الشرق الاوسط ليس حديثاً بل هو متجدد عبر تاريخ انضمام هذه المنطقة ولاسيما الجغرافيا النفطية فيها الى الهيمنة الامريكية، فانه اتخذ صوراً غير فاقعة في الماضي، مثلما هو الآن، إذ يعود الانهماك بالتدخل في الشأن العراقي، على نحو عملي- بعد الضربة العسكرية للعراق اثر احتلال النظام السابق للكويت –الى عهد الرئيس الديمقراطي بيل كلنتون، الذي مارست إدارته شتى الضغوط على النظام والشعب معاً لتحقيق هدف إسقاط النظام وصولاً الى اصدار قانون تحرير العراق من خلال الكونغرس سنة ١٩٩٨، ولكن الفرق بين أداء الادارتين أن ادارة كلينتون الديمقراطية إدارت التدخل عن بعد سواء بتشديد الطوق على العراق عبر محاصرته اقتصادياً وعزل نظامه سياسياً، أو بوساطة الضربات المحدودة المساحة المكانية والزمانية في اكثر من حادثة، متراوحاً بين الضربة الموجهة ليوم واحد أو ايام عدة كما في حملة ثعلب الصحراء، التي كانت تذكر بصلتها بعاصفة الصحراء التي اخرجت بها القوات العراقية من الكويت، يضاف الى ذلك المراقبة الدولية التي تمنع النظام من التسلح الذي دمرت آلته بعد حرب ١٩٩١.

وقد كان المعول في كل ذلك على الفعل الداخلي للاطاحة بالنظام واقامة نظام ديمقراطي أو في الاقل مختلف عن النظام القمعي الذي كان يحكم العراق، ولكن مثل هذا المسعى الذي أذكته حملات المعارضة في الخارج لتعرية النظام وفضح أساليبه ودعوة الشعب الى الثورة عليه، أو الاعتماد على صلات أقطاب المعارضة بالعسكريين في الداخل للقيام بانقلاب عسكري كدأب التحولات السياسية في العراق التي جاءت عبر الانقلابات، وكم كان المبلغ ضئيلاً قياساً، إذ الفارق بين الملايين والمليارات بما أنفق بعد احتلال العراق لتغطية نفقات الحرب و (الاعمار)، ولكن كل ذلك لم يقدم الا المزيد من المعاناة للشعب العراقي الذي اشتدت عليه وطأة الحصار وضغوط النظام المتخوف من حركة داخلية تطيح بسلطته المتداعية، ومع ذلك لم يسقط النظام بل استعاد شطرا كبيراً من عافيته، ولاسيما بعد اتفاق النفط مقابل الغذاء والدواء الذي رمم بموجبه مؤسساته المتآكلة ونفس عن الشعب الجائع بشيء من السعة في سلة الغذاء التي حرم منها- كمياً- في سنوات الحصار الممتدة من ١٩٩١ -١٩٩٦، ويمكن اجمال أسباب الفشل في تحقيق الغاية بأسباب منها:

انكفاء الفعل الشعبي الذي قمعت انتفاضته (شعبان –آذار) بأقسى صنوف التعذيب، فضلاً عن تخلي الولايات المتحدة عن الشعب الثائر والسماح للنظام بقمع المنتفضين عليه.

فقدان قانون تحرير العراق لدعائمه الفعالة في التاريخ/ التوقيت الذي صدر فيه لأن النظام قد أفاد من قرار النفط مقابل الغذاء.

ضيق المساحة الايديولوجية التي كانت تؤطر فعاليات المنتفضين وعفوية الكثير من ممارساتهم، الفاقدة- في الغالب- القيادات المركزية العامة.

استناد النظام السابق الى قوة تعبوية (شعبية/ مليشياوية) يمثلها حزب البعث الذي تحول من حزب الى جهاز امني مسلح خارج المؤسسة الرسمية الامنية والعسكرية، منذ تجربة الجيش الشعبي في الحرب العراقية الايرانية وحتى جيش القدس، وميليشيا فدائيي صدام لحكومة الظل (حكومة عدي) غير الرسمية.

الروح الطائفية التي كانت مهيمنة على المحيط العربي- ما عدا الكويت التي لم تنس ما فعله صدام- فضلاً عن الاجماع العربي في تفضيل حكم صدام على مجيء حكم يمنح الغالبية العربية من شيعة العراق من حقهم في تولي السلطة، ويمكن اضافة روح قومية واقليمية لا تريد لطائفة قريبة من إيران ان تصل الى السلطة لكي لا يمتد النفوذ الإيراني الى المنطقة العربية.

الخوف من نجاح فعل ثوري، غير منتم الى الطريقة النخبوية في الوصول الى الحكم والاستئثار به، يحفز الشعوب على الثورة ضد حكوماتها الدكتاتورية الوراثية، وان اصطبغ بعضها بدهان الديمقراطية.

الخوف الايراني من تغيير تقوده الولايات المتحدة للاطاحة بنظام صدام والمجيء بموالين لها من العلمانيين ينفذون سياستها المعادية للجمهورية الاسلامية.

خوف تركيا من سقوط نظام صدام الذي يمثل مصدر تهديد دائم للكرد. ويذكر كل الكرد في المنطقة ولاسيما في تركيا بأنهم أحسن حالاً من سواهم من الكرد كما في النموذج العراقي الذي تعرض لشتى صنوف القمع وظل مهدداً على الرغم من المنطقة الآمنة التي حظي بها الكرد بغطاء دولي، وهو ما حصل فعلاً.

وقد اتخذ كل طرف من هذه الاطراف موقفاً انسجم مع طبيعة تخوفه، كما هو معروف وبذلك طويت صفحة التغيير الذي كان يمكن ان يكون عراقياً من الداخل، وان جاء نتيجة انهيار دعائم القوة المسلحة- مؤقتاً –للنظام نتيجة هزيمته في الحرب.

وبعد تغير الاستراتيجية الامريكية إثر احداث ١١ ايلول والرغبة في التقدم بخطى صريحة لتجفيف منابع الإرهاب والقضاء على أكثر الانظمة ملاءمة من حيث المقدمات الممهدة، فضلاً عن الخطر الذي يمكن ان يمثله في دعم الإرهاب الموجه ضد المصالح الامريكية بعد اسقاط نظام طالبان، وهو النظام العراقي الفاقد التأييد الغالب من الداخل (الشعب) والمتآكلة مؤسساته ولاسيما العسكرية، فضلاً عن وجود القاعدة المنظمة للحلول بدلاً منه بعد اسقاط مؤسساته السياسية والادارية العامة وذلك ما توفره المعارضة الواسعة المتخذة من الخارج مقراً متربصاً لها، يضاف الى ذلك ما يجري في الداخل حيث المعارضة المسلحة في الجنوب، وفي الشمال (كردستان العراق) حيث مقر بعض قواعد المعارضة السياسية والعسكرية، ولم يكن الدفاع عن الأمن القومي الامريكي هو المسوغ الوحيد للتغيير في العراق بعد افغانستان، كما لم يكن فعل التغيير مقتصراً على هذين الموقعين في الشرق الاوسط بل جاء ذلك على وفق مخطط شامل لتغيير منظومة القيم السياسية والثقافية والاقتصادية في المنطقة على نحو شامل، بغية ايجاد حلول ناجعة لمشكلة الإرهاب المتفاقم الذي تعمل الانظمة الدكتاتورية على صنعه بايجادها المناخ النفسي والاجتماعي له، إذ يعمل الاحباط المرافق لحياة قطاعات واسعة من شعوب المنطقة ولاسيما فئات الشباب، يضاف اليها البيئة الخشنة التي توفرها طرق التربية والتثقيف في المنطقة، على اعتناق العمل الجهادي الذي لا يثمر كثيراً في الدول ذات الطابع الدكتاتوري، بسبب اجراءات القمع والمنظومات الأمنية القاسية والمهيمنة، لذا تتخذ من الثغرات التي توفرها الأنظمة الديمقراطية مجالاً للتحرك وتعويض عامل البطولة والتغيير في الموقع المحلي المؤجل لحين ابعاد إسناد الدول الاستعمارية لأنظمته، فكان مشروع الشرق الاوسط الكبير- بحسب الظاهر من نية مروجية- محاولة في الاستجابة لعوامل وانتاج السلوك المعتمد على العنف فمواجهة الآخر، وكانت مبادئه الثلاثة، اعتماداً على تقارير الأمم المتحدة تتحدد بـ:

تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.
بناء مجتمع معرفي.
توسيع الفرص الاقتصادية.

مع ما يرافق ذلك من نشوء تقاليد راسخة وعادلة للانتخابات وحرية للصحافة ونمو للمجتمع المدني ومؤسساته، واصلاح وضع المرأة. وذلك كما قدمته الادارة الامريكية الى قمة الدول الثماني المنعقد في الولايات المتحدة في يونيو ٢٠٠٤.

ولكن هل يمكن ان تكون هذه المبادئ وحدها- مع ما يفترض من برامج مندرجة ضمن آليات تنفيذها- ان تحقق فعل الاصلحة كما أراده مصممو؟ وهل كان لتبني نظرية الفوضى الخلاقة/ البناءة من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الامريكية اثر في التسريع بتحقيق مبادئ الاصلحة في الشرق الاوسط .

تحول فعل الاصلحة- لا الاصلاح- من أن يكون واقعاً ملموساً، الى الدخول في أزمة معقدة لا يسهل حلها. وتحول الانتصار السريع على القوة العسكرية الخائرة للنظام السابق، وما جرى بعده من احداث عوملت بلا مبالاة بانتظار ما سيأتي، الى مصيدة كبرى كادت تقوض مشروع الاصلحة، ذلك انها لم تأخذ بنظر الاعتبار العوامل التي حالت دون سقوط النظام سنة ١٩٩١، وهي جديرة بالتأمل والاعتبار، فضلاً عن تعقيدات اقترنت براهنية التغيير، وهنا شهد فعل الاصلحة انحرافاً في مساراته فقد تحول في اوله الى صراع ميداني مباشر مع القاعدة والمتجحفلين معها، وعدت الساحة العراقية موقعاً عسكرياً متقدماً للدفاع عن الأمن القومي الأمريكي، كما استندت الى التمثيل القائم على احتساب نسب المكونات، التي يتألف منها الشعب العراقي في تجربة مجلس الحكم، لتثار قضايا على رأسها التمثيل الطائفي الذي يبرز الأكثرية والأقلية، ومن ثم التأثير في القرار السياسي وقضايا اخر كتمثيل المعارضة في الخارج الذي استبعد في الداخل لعدم تحقق الرؤية الواضحة تجاهه، والبعض أبعد نفسه عن الدخول في تكوين سياسي مؤطر بالاحتلال، ولكن الولايات المتحدة لو أخذت بمبدأ التمثيل على اساس المعارضة السياسية لعانى التكوين السياسي من نقص حاد في ظل غياب حزب البعث من المعادلة، باعتباره القوة السياسية القمعية التي لا يجب ان تفيد من الديمقراطية التي حرمت الشعب منها، والحديث هنا عن القيادات المدانة، لا القواعد غير الفاعلة التي تشكلت منها نسبة من عامة الشعب، إذ أجبر اكثرها على الانتماء لاسباب شتى.

وهنا أفرزت العملية السياسية مؤيدين ومناوئين، وانعكس هذا الافراز على الواقع الميداني، فقد انحاز الى اعداء الولايات المتحدة المعتادين (القاعدة واطرافهم) عدد كبير ممن رفضوا العملية السياسية الجديدة التي لم تحتفظ لهم بالهيمنة التي ألفوها منذ تشكيل الدولة العراقية بنسخته البريطانية في عشرينيات القرن المنصرم وما تلا ذلك من استئثار بالسلطة، يضاف اليهم من فقدوا السلطة مباشرة، من اجهزة الدولة ولاسيما الامنية والعسكرية، ولاسيما من الرتب العالية، وبعض ذوي المناصب المدنية ممن لم يجدوا مكاناً مناسباً في الواقع الجديد لتتشكل جبهة عريضة- قوامها العنف واعلامه- ليتبنى موقف القاعدة القاضي بقتل كل من أفاد من سقوط صدام أو رضي به، سواء أكان متحزباً ام مستقلاً لم يستفد من التغيير سوى حرية لم يكن يمتلكها في السابق، على الرغم من المعانيات التي أضيفت اليه.

وعليه حكم على ضحايا النظام بانهم مع الاحتلال وحينئذ سيكون المشهد تمييزياً على اساس طائفي بالدرجة الأولى فضلاً عن القومي فيما يتعلق بالكرد وغيرهم.

وحدثت موجات التهجير وعمليات التصفية العرقية/ المذهبية، وقطع الطرق على المسافرين ومهاجمة مقدسات الآخر تضغط باتجاه التصعيد، وكانت التهدئة هي ديدن المرجعيات الدينية التي تخشى الفتنة والمرجعيات السياسية التي تخشى ضياع المكاسب، ولم تكن في الغالب مرجعيات دينية من الطرف الآخر تخشى الفتنة، ولم تكن مستعدة لسماع استغاثة من يطلبها من الطرف المقابل، كما لم تكن مستعدة لتصديق الوعيد الذي يطلق بين آونة وأخرى يحذر من رد الفعل ولم تكن هناك طبقة أو مرجعيات سياسية، غير محسوبة على النظام المخلوع، يمكن ان تؤثر وتؤمن بالحلول السياسية للاشكالات- وربما حتى الآن مع الأسف- حتى حدث الانفجار الذي يؤرخ لما قبله وما بعده ويصدق عليه استعارة حدث ١١ أيلول العراق، إذ فجر المغالون في إذكاء فعل الطائفة ضريح الامامين الهادي العسكري في سامراء، بشكل مؤلم متغلغل الأثر في العمق فلم يكن لصوت العقل أو الحكمة أو حتى الحرص أي حضور في رد فعل لم يميز بين الفاعل والراضي أو حتى المستنكر على استحياء أو مداراة (تلك اختلافات عقائدية وفكرية وعاطفية لا تحل بسهولة) وعند ذلك صار ما يدعى بتوازن الرعب، وأخذ اليائسون من تدخل الامريكان أو الأمن المنتظر الذي تعد به الحكومة يحطمون كل عائق يحول دون رد الفعل، وأصبح القتل على الهوية لعبة أو لعنة تؤديها كل الاطراف بعد ان كانت من طرف واحد، وهنا دخلت الاطراف السياسية في لعبة الصراع السري والتوافق العلني.

الرسائل الإعلامية الخاصة بخطة فرض القانون وأثر الناطق الرسمي في نشرها

كاظم محمد احمد

كل مؤسسة اهلية ام حكومية لها هدف من إنشائها وعليها التسويق لمنتجاتها باستخدام الأسس الخاصة بالعلاقات العامة لاقناع المتلقين بجودة وكفاءة إنتاجها، فالرسالة التي تؤمن بها هذه المؤسسة تحدد فاعليتها واهداف قادتها ونوعية انتاجها وبذلك تتضح للمواطن اهمية عملها وفاعلية ادائها واستراتيجيتها المستقبلية وبذلك نجد ان خطة فرض القانون التي اعلن عن بدء تنفيذها بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٤ قد اختارت لها ناطقا رسميا واحدا ينطق باسمها من واجبه نشر الحقائق ولفت نظر الناس الى اهداف هذه الخطة نظريا وعمليا بالاضافة الى تعريف المواطن بإستراتيجيتها الخاصة التي تتمثل في اعادة المهجرين والعمل على فرض القانون في بغداد والمحافظات الاخرى ، اضافة الى واجبها الاصلي في القاء القبض على المجرمين والارهابيين وفضحهم.

واجب الناطق الرسمي ان يتحدث بما لديه من الحقائق بعيدا عن المبالغة او الكذب او التضخيم ، وهذا ما لاحظناه في جميع مقابلات السيد العميد قاسم عطا ما ينم عن جندية ملتزمة وعن احساس بالواجب عميق لتحقق اهداف مؤسسته المعلنة لفرض القانون واحلال الامن والسلام في العراق باجمعه تمهيدا لبدء الاعمار واخذ دوره الريادي في العالمين العربي والعالمي فالعراق مركز العالم.

اكد الناطق الرسمي على هذه الرسالة الاعلامية والقيادية المهمة والتي يجب نشرها وبثها للملأ : انهم رجال ابطال من ابناء شعبنا ضحوا بانفسهم وارواحهم من اجل اسعاد الناس ونشر الامن والاستقرار في بغداد والعراق باجمعه.

لقد لاحظنا في حديثه صدق المعلومة والبعد عن التهويل او اعطاء الحدث اكثر مما يستحق ، يسعى الى تنوير الناس بالحقيقة ولا مجال لديه الى حجبها ، فأكد في رسائله الاعلامية والقيادية كافة على اهمية الالتزام بتعليمات رئاسة الوزراء ورعايتها للجانب الانساني بخصوص التعامل مع ابناء الشعب بالعدالة والسوية ، كما اكد على عدالة المؤسسة التي ينطق باسمها فقام بنشر الحقائق بدون خوف او وجل وفي هذا السياق اكد على حكمة القيادة من خلال وضع الحقائق بين يديها وهي حرة بالتصرف واتخاذ الاجراءات اللازمة التي يتطلبها الموقف الراهن او الساعات القادمة ولكنه ينأى بنفسه عن ان ينطق كذبا او ينكر حقا .

ومن هنا نعلم سبب هجمة بعض وسائل الاعلام المغرض التي تتمثل بوزير الاعلام السابق – محمد سعيد الصحاف ونرد عليهم مؤكدين الفرق بين الاعلام الذي يتبنى الاكاذيب و الذي يغذى بالحقائق والارقام، وبين الاعلامي الذي ينشر رسالة حكومته ووزارته معززة بالحقائق والمهنية والشفافية.

لقد تلكأ وتردد عند ذكر بعض الاخبار لان تفاصيلها غير مكتملة فنراه يعتذر ويعد بالاجابة عندما تتجمع حلقاتها ، خصوصا اذا كانت تتعلق بارتباط الخونة والعملاء والارهابيين مع جهات سياسية غريبة وينفذون اجندتها او تحتضنهم وتمولهم.

ان رسائله الاعلامية كانت متوافقة الى حد كبير مع الموقف السياسي الخاص بالحكومة واستراتيجية خطة فرض القانون ، متناغم مع تطور خطة امن بغداد وما تحققه على الأرض من نتائج ملموسة.

وهذه الرسائل لايمكن ان ترى النور لولا العمل الجماعي الذي يقوم به فريقه المخلص في اظهار الحقائق بدون تزويق او كذب.

وهذه الرسائل لايمكن ان ترى النور لولا انفعال المواطن وتعاونه مع الحكومة ووزاراتها الامنية في توفير الحقائق والاخبار عن مخابئ الجريمة والارهاب.

كما ان هذه الرسائل لا ترى النور لولا دعم الكتاب والصحفيين ووسائل الاعلام المختلفة.

رسالتنا اليوم : ومن هنا نتوجه الى الحكومة العراقية الموقرة ووزاراتها الامنية بأن تبادر الى:

١ . تقيم نتائج هذه الخطة المباركة التي دحضت الاجرام وعرقلت مخططاته.
٢ . وضع اليد على ما لم يتم تنفيذه والسبب في ذلك.
٣ . توثيق وتدوين جميع المقالات والابحاث والمقابلات التلفزيونية والاذاعية.
٤ . ضرورة الأخذ باقتراحات المواطنين والكتاب .
٥ . التخلص من مفهوم المحاباة السياسية التي تؤمن الحماية اللازمة لاتباع الداعين قتل الناس وحماية الحاضنات وتزويد الاموال.
٦ . المبادرة الى نشر الحقائق ونتائج اللجان التحقيقية.
٧ . إعلان بعض الاعترافات لكي نعزز ثقة المواطن ولكي يرى العالم مقدار الاستهانة بالبشر باسم الجهاد والمقاومة .

وأخيراً : من اهم النتائج التي حققتها الرسائل الاعلامية لهذه الخطة انها كشفت وعرت وحيدت الكثير من الوجوه الكالحة التي منعت تطبيق قانون الارهاب رقم ١٣ .